تم توسيعها لتشمل مجالين جديدين

تكريم الفائزين بجائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي للعام 2012م

صنعاء – فيصل الحزمي :

كرمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يوم امس بصنعاء الفائزين بجائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي في دورتها الرابعة للعام 2012م وكذا الفائزون بالحصول على تمويل مشاريع بحثية وهم الدكتور أحمد عبده أحمد الحيدري، والدكتور عصام الشرعبي، والدكتور مهيوب البحيري على جائزة الرئيس في مجال العلوم الطبيعية والبيئية والرياضيات (البيئية)، فيما حاز على الجائزة في مجال علوم الحاسوب وتقانة المعلومات (تكنولوجيا الربط الشبكي) كل من المهندس خليل سعيد إسماعيل التويجي ، والدكتور عبد السلام غالب الخليدي ، أما في مجال العلوم الطبية والصحية (الاستخدام العلمي للإعشاب الطبية) فقد حاز على الجائزة الدكتور ناصر عبد الله عوض.

فيما حجبت الجائزة التي بلغ عدد البحوث المقدمة لها 22 بحثا علميا في ثمانية مجالات لعدم توفر المعايير العلمية التي أقرتها اللجنة العلمية للجائزة ، وتتمثل تلك المجالات في الطاقة والطاقة البديلة، العلوم الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية، العلوم الاجتماعية والإنسانية، العلوم الادارية والمالية والمصرفية، العلوم التربوية والنفسية، العلوم الشرعية والقانونية ، العلوم الهندسية، علوم الآداب والفنون.

وحصل الفائزون بجائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي على شهادات تتضمن اسم الجائزة واسم الفائز ، ودرع الجائزة ، وميدالية تحمل اسم الجائزة وشعارها ، بالإضافة إلى مبلغ مليوني ريال لكل فائز، ونشر البحوث الفائزة.

وفي حفل التكريم الذي أقيم بهذه المناسبة أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي المهندس هشام شرف عن توسيع مجالات جائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي لتشمل مجالين جديدين ، الأول تكريم ثلاثة من العلماء والأكاديميين اليمنيين المبرزين في الخارج الذين اندمجوا في البلدان التي احتضنتهم اعترافا بكفاءتهم ولما يمثلونه من مبعث فخر واعتزاز للوطن والأمة وبما يحقق ربطهم بوطنهم واستجابتهم له كلما دعت الحاجة .

والثاني تكريم ثلاثة من اعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية الذين نشروا ابحاثا علمية في مجلات دولة محكمة سنويا وفقا لمعايير علمية واضحة وشفافة، الى جانب تطوير مجالات الجائزة ومشاريع التمويل وإنشاء موقع الكتروني خاص بها بما يحقق المشاركة الواسعة في المنافسة عليها .

وقال شرف : رغم ما حققته الجائزة في دورتها الرابعة من نجاحات الا انها بحاجة لوقفة تقييمية لمسيرتها والعمل على تطويرها والارتقاء بآلياتها وتعزيز مبدأ الشفافية في مختلف مراحلها وتوسيع مجالاتها، كما ان العدد المحدود للمتقدمين للمنافسة على الجائزة والمتقدمين بمشاريع بحثية للحصول على تمويل وعدد الفائزين لا يعكس القدرات والكفاءات التي تزخر بها الجامعات اليمنية" .

وفيما اكد الوزير اهتمام القيادة السياسية والحكومة بالتعليم باعتباره القاطرة التي تقود خطى المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة في كل المجالات ، فقد هنأ الفائزين بما حققوه من جهود من اجل خدمة العلم ورفعة الوطن وازدهاره .

واستعرض الجهود التي تبذلها الوزارة في حل مشاكل الطلاب اليمنيين الدارسين في الخارج، موضحا بهذا الخصوص حل مشكلة طلاب الاستمرارية من خلال اصدار قرار اعتماد المساعدة المالية ورسوم الدراسة التي سيتم تحويلها الى حسابات سفارات وملحقيات اليمن في الخارج خلال ثلاثة ايام .

و بلغ عدد المستفيدين حسب الوزير شرف من هذه المنح 517 طالبا وطالبة منهم 417 طالبا وطالبة صدرت قراراتهم فيما المائة طالب يجرى استكمال إجراءات اصدار قرارات ابتعاثهم ، فضلا عن استكمال فرز ملفات الحصر (طلبات الايفاد السابقة) والبدء بمعالجة جزئية لهذه المشكلة التي تتمثل في اعتماد 250 طالبا وطالبة من ذوي المعدلات العالية المنتظمين دراسيا في الخارج كخطوة اولى سيليها عدد من الخطوات المماثلة وفقا للإمكانيات المتاحة .

وذكر وزير التعليم العالي ان وزارته بالتعاون مع الأصدقاء الهولنديين ستدشن الشهر المقبل العمل في مشروع تعزيز قدرات الوزارة ومجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي .

من جانبه قال رئيس جامعة صنعاء الدكتور عبدالحكيم الشرجبي ان الاعمال البحثية المتميزة للفائزين بجائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي تعد اضاءة شمعة منيرة في فضاء كادت ان تملأه العتمة ، مؤكدا دور جامعة صنعاء في تشجيع البحث العلمي بما يخدم التنمية المجتمعية بأنواعها فضلا عن إعداد وبناء جيل من العلماء يشارك في التنمية والبناء والتقدم والرقي لليمن .

وأكد الدكتور الشرجبي أهمية إنشاء مراكز بحثية متخصصة لترسيخ مفهوم الشراكة البحثية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي للتغلب على التحديات التي تواجه البحث العلمي ، مشددا على ضرورة الاستفادة من الابحاث الفائزة في اطار المجتمع والا فأنها ستضاف إلى ما سبقها من ابحاث حبيسة الأدراج .. داعيا في ختام كلمته الفائزين الى مواصلة الاستمرار في التميز والبحث العلمي لما فيه خدمة الوطن وازدهاره .

الى ذلك تناولت كلمة الفائزين بجائزة رئيس الجمهورية التي القاها الدكتور عبدالسلام غالب الخليدي أهمية البحث العلمي في تقدم الشعوب في مختلف مناحي الحياة ، مؤكدا ضرورة حل الإشكاليات التي تعترض التعليم والبحث العلمي والعمل على تشجيع المبدعين والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في البحث العلمي .

وتهدف الجائزة التي أسست في يونيو من العام 2008م إلى تشجيع الإنتاج العلمي المتميز الذي يؤدي نشره وتعميمه إلى زيادة في المعرفة العلمية ، وتشجيع الباحثين من أبناء اليمن على إنتاج أعمال متميزة تخدم البلاد وخططها التنموية، وكذا إثراء الفكر العلمي والتربوي والاجتماعي والتقني والثقافي بما يحقق الرؤية المتميزة لبلادنا والعمل على سد أي حاجة معرفية للباحثين ورفد المكتبة اليمنية بما هو جديد ومفيد، وبث روح التنافس العلمي وتنمية القدرات البحثية والإبداعية.

اختتام الندوة العلمية في مجال علوم الصحة والحياة بعدن

عدن/ نوال مكيش :

تصوير / صقر العقربي :

اختتمت أمس الإثنين بكلية الطب والعلوم الصحية بجامعة عدن فعاليات الندوة العلمية في مجال علوم الصحة والحياة التي نظمها مركز العلوم والتكنولوجيا وجمعية النساء اليمنيات للعلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية ، وكذا الاجتماع الانتخابي الثالث للهيئة الإدارية للجمعية ، والتي استمرت للفترة من (22 -0 24) ديسمبر الجاري ، وحظيت برعاية كريمة من رئاسة جامعة عدن ممثلة بالدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس الجامعة وبمشاركة واسعة من عضوات الجمعية من جامعة عدن ومن جامعتي صنعاء وتعز.

وفي كلمة لها في ختام فعاليات الندوة العلمية أوضحت الدكتورة/ رخصانة محمد إسماعيل مديرة مركز العلوم والتكنولوجيا بجامعة عدن الأهمية التي اكتسبتها هذه الندوة العلمية على مدى ثلاثة أيام والتي تكمن في تقديم الأبحاث والدراسات ، وتناولها العديد من الأوراق العلمية والمشاركات من عدد من الباحثات من الجامعات الثلاث.

من ناحيته أعرب الدكتور/ علي احمد علي يافعي عميد كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة عدن عن اعتزازه الكبير بأعمال الندوة وبالمشاركة الفاعلة للمرأة في مختلف المحافل العلمية ، لافتاً إلى دور المرأة الجذري والفعلي للبناء ونهضة المجتمع.

وقد أوصى المشاركون في ختام ندوتهم العلمية بتعزيز التعاون العلمي بين جامعة عدن ممثلة بمركز العلوم والتكنولوجيا وبين الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة وتحديدا جامعة السعيد من جهة وبين الجامعات الحكومية والخاصة وجمعية النساء اليمنيات للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية من خلال توقيع اتفاقيات توأمة ، وكذا دعم البحث العلمي لطلاب الماجستير ومشاريع تخرج الطلاب من خلال تبني نشر وطباعة الأبحاث المتميزة وخاصة فيما يتعلق بالنباتات الطبية وفوائدها .

كما أوصى المشاركون بضرورة تأسيس وزارة للعلوم والتكنولوجيا في الجمهورية اليمنية تعنى بوضع السياسات التنموية ذات العلاقة بمجال العلوم والتكنولوجيا والتي من شأنها وضع اللمسات الضرورية لربط العلوم بالصناعة والتنمية في اليمن ، وضرورة إنشاء مكتبات إلكترونية في الجامعات اليمنية والمراكز البحثية.

كما أكد المشاركون تشجيع إقامة الرحلات العلمية وتقديم الدعم اللازم لهذه الرحلات من الجامعات اليمنية لتمكين الباحثين من التعرف من كثب للمواقع النباتية والصناعية والبحثية ، فضلاً عن إيجاد البنية التحتية اللازمة لإنجاز البحوث العلمية والتطبيقية من خلال تأسيس مختبرات ذات مواصفات عالية ، وخلق الشراكة الحقيقية بين الجامعات اليمنية والجمعيات العلمية.

وشدد المشاركون على ضرورة الاستفادة من الاتفاقيات العلمية بين جامعة عدن والمؤسسات المناظرة وتعزيز العلاقة بين جامعة عدن وأكاديمية العلوم لدول العالم النامي (TWAS) ومنظمة النساء للعلوم بدول العالم النامي (OWSD) وكذا مركز العلوم والتكنولوجيا والإبداع الدولي (ISTIC) وغيرها من المؤسسات والمراكز البحثية التي بإمكان الجامعة والجمعية الاستفادة من قدراتها وإمكانياتها ، بالإضافة إلى تشجيع الطالبة المبتكرة عبير قائد والحاصلة على الدكتوراة في العلوم البيولوجية التقنية والتي اكتشفت جيناً جديداً لاستكمال أبحاثها للحصول على براءة الاختراع ، وعلى الجامعة توفير مقر دائم للجمعية.

وعلى هامش ختام أعمال الندوة العلمية وبحضور ممثل مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فرع عدن الأخ/ عصام عمر وادي مدير إدارة الجمعيات والاتحادات والتعاونيات أجريت انتخابات الهيئة الإدارية لجمعية النساء اليمنيات للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية وتم اختيار كل من الدكتورة / رخصانة محمد إسماعيل رئيساً للجمعية ، والدكتورة هدى عمر باسليم أميناً عاماً للجمعية ، والدكتورة/ ابتسام ياسن شيكو أمين مال ، والدكتورة /أحلام هبة الله علي مسؤولاً إعلامياً ، وعضوية كل من الدكتورة/ أسماء غالب الشرعي ، والدكتورة / عبير أحمد قائد ، والدكتورة / سعاد أنعم ، وتم تشكيل لجنة الرقابة والتفتيش برئاسة الدكتورة / نهلة صالح الكعكي ، والدكتورة/ تقية عبدالواحد خالد نائبة الرئيس ، والدكتورة / بدرية شمسان النظاري مقرراً .

برعاية محافظ عدن ومدير عام الشيخ عثمان

فعالية تكريمية وفنية للفنان فضل الكريدي بالشيخ عثمان

عدن/ 14 أكتوبر:

ينظم المجلس المحلي بمديرية الشيخ عثمان محافظة عدن بالتنسيق والتعاون مع مكتب الثقافة والإعلام بالمديرية عصر يوم الجمعة القادمة بقاعة قصر الأفراح بالمديرية حفلاً فنياً وتكريميا للفنان القدير والمبدع فضل الكريدي وذلك تقديراً وعرفاناً لإسهاماته الفنية الرائعة ومشاركته في العديد من الفعاليات الثقافية والفنية التي أقامها الفنان الكبير على مستوى المديرية ومحافظة عدن وعلى مدى (50) عاماً من العطاء الفني وإثرائه للحركة الفنية في مدينة عدن خلال الخمسين عاماً الماضية وما قدمه للفن الغنائي اليمني بشكل عام.

■ عبدالواسع هائل

وفي تصريح لـ (14 أكتوبر) أكد الأخ جمال الشاوش مدير مكتب الثقافة بمديرية الشيخ عثمان أن الهدف من إقامة هذه الفعالية الفنية والتكريمية للفنان القدير فضل الكريدي هو تقديم رسالة واضحة إلى قيادة محافظة عدن ممثلة بالأخ وحيد علي رشيد ووزارة الثقافة لإنصاف هذا الفنان المتألق الذي أفنى عمره وحياته في خدمة الفن اليمني على مدى (50) عاماً، مشيراً إلى أنه جاء الوقت ليتم منحه حقه من التكريم اللائق به تقديراً لما قدمه للفن الغنائي اليمني من عطاء تزخر به المكتبة الفنية اليمنية، وناشد مدير مكتب الثقافة بالشيخ عثمان في ختام تصريحه للصحيفة كافة رواد المنتديات الثقافية في محافظة عدن وجميع الفنانين ومحبي الفنان القدير بضرورة المشاركة لإنجاح هذه الفعالية الفنية والتكريمية لما للفنان الكريدي من مكانة فنية وتقدير في الوسط الفني في محافظة عدن خاصة واليمن عامة ولدى كافة المنتديات الثقافية بعدن.

ومن المتوقع أن يحضر حفل التكريم المهندس وحيد علي رشيد محافظ عدن رئيس المجلس المحلي والأخ عبد الكريم شائف الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة ورامي نبيه مدير عام مكتب الثقافة بالمحافظة ومدير عام مديرية الشيخ عثمان الأخ جمال عامر والأمين العام لمحلي المديرية علي عبد المجيد وعدد من الفنانين والمثقفين والشخصيات الاجتماعية بالمديرية والمحافظة.

ورشة عمل حول دراسة جدوى استخدام التقنيات الصديقة للبيئة بعدن

عدن/ دنيا هاني:

عقدت صباح أمس في عدن ورشة عمل حول دراسة جدوى استخدام التقنيات الصديقة للبيئة البديلة في تخفيض كلفة منشأة الفنادق نظمتها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية بعدن بحضور (30) مشاركاً ومشاركة من القطاعين الحكومي والخاص.

وهدفت دراسة الجدوى إلى الخروج بكيفية الاستعانة بالمصادر الصديقة للبيئة التي من شأنها التقليل من المصاريف التشغيلية وانتعاش القطاع السياحي والاقتصادي.

وألقى الأخ ناصر النجار مدير المشروع كلمة تحدث بها حول دراسة جدوى استخدام التقنيات الصديقة للبيئة في قطاع المنشآت الفندقية في اليمن وما ستمثله من خطوة متميزة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولما لها من أثر إيجابي في تقليل التكاليف التشغيلية مثل (الماء والكهرباء) التي تمثل عبئاً كبيراً على أصحاب الفنادق وهو الأمر الذي يهدد في استمرارية مشاريعهم.

وأضاف في الوقت نفسه أن المشروع يمثل انطلاقة لرفع مستوى الوعي البيئي والاجتماعي بشأن استغلال مصادر الطاقة المتجددة والتقليل من الأثر السلبي الكربوني الذي يؤثر على البيئة.

من جانبه استعرض الأخ محمد رجب الشوا استشاري المشروع الوضع السياحي في اليمن ومشاكل الفندقة والمصاريف التشغيلية والمشاكل التي تواجه أصحاب هؤلاء الفنادق موضحاً أهمية قطاع السياحة الذي يأتي بعد قطاع النفط ومدى المشاكل التي تعانيها اليمن في الآونة الأخيرة ما جعل القطاع الاقتصادي يمر بأزمة وخروج الكثير من الفنادق عن مسارها إلى جانب عدم استمراريتها.

وقال الشوا: هدفنا هو توعية الموظف في كيفية استخدام الطاقة النظيفة الموصلة للطاقة وتطبيق الخطوات التي تخص هذا الجانب وكيفية استخدام التقنيات الصديقة للبيئة البديلة والاستفادة منها لافتا إلى أن القيام بتوعية الموظف في كيفية توزيع الكهرباء والماء بالشكل الصحيح يعمل على تفادي زيادة الكلفة التشغيلية والخفض من الاستهلاك وفي الأخير يأتي ذلك لصالح الاقتصاد اليمني.

وفي ختام الورشة تحدث الأخ سالم عمر العيدروس مدير عام العيدروس لأنظمة الطاقة الشمسية حول أهمية الطاقة الشمسية وما تتميز به باعتبارها مصدراً مجانياً للوقود الذي لا ينضب وكيفية استخدامها في العديد من المجالات في النشاط الزراعي وتسخين وتبريد المياه وتحلية المياه ومعالجة الصرف الصحي وتوليد الكهرباء، مشيراً إلى أن اليمن تصل وحدات الطاقة الضوئية الساقطة عليها نحو (2200) كيلووات لكل متر مربع في السنة وهذا ما يجعل المزايا الخاصة بالطاقة الشمسية تنطبق عليها.

أوصت بتكوين لجنة لإعداد رؤية القطاع النسائي لمؤتمر الحوار الوطني

ورشة تناقش حقوق النوع الاجتماعي في الدستور اليمني الجديد بصنعاء

صنعاء/ بشير الحزمي - فايزة مشورة:

أوصت ورشة العمل الخاصة بحقوق النوع الاجتماعي في الدستور الجديد التي عقدت قبل أيام في العاصمة صنعاء بحضور ممثلين لجهات حكومية ومجتمع مدني ووسائل إعلام مختلفة بتكوين لجنة من التنظيمات النسائية الفاعلة تضم في عضويتها وزارة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية للمرأة واتحاد نساء اليمن ومنظمات المجتمع المدني المختلفة تتولى مجموعة من المهام في مقدمتها تنسيق مواقف كافة التنظيمات النسائية على برنامج عمل موحد يعبر عن رؤية القطاع النسائي لمؤتمر الحوار الوطني والمخرجات المتوقعة منه.

كما أوصت الورشة بمتابعة موضوع نظام الحصص وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، تكوين تكتلات نسائية في إطار الأحزاب السياسية المشاركة في الحوار لتبني نظام الحصص داخل الأحزاب السياسية ذاتها ودعم الأخذ بالمعالجات الدستورية المقترحة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، القيام بحملة توعية مجتمعية عبر وسائل الإعلام المختلفة لخلق رأي عام مناصر لمخرجات المؤتمر الوطني للمرأة والمعالجات الدستورية المقترحة ، التنسيق مع النساء اللائي سيمثلن المرأة في مؤتمر الحوار الوطني وفي اللجنة المكلفة بوضع الدستور الجديد عبر ورش عمل لبناء القدرات ولقاءات تشاورية دورية بهدف متابعة مستوى التقدم المحرز في الاستجابة لمطالب النساء في مؤتمر الحوار وفي اللجنة الدستورية وتطوير آليات التأثير بما ينسجم مع متطلبات كل مرحلة .

30 ٪ نسبة المشاركة

وأكد توصيات الورشة تمسك القطاع النسائي بالمشاركة في مؤتمر الحوار بنسبة 30 ٪ من قوام مؤتمر الحوار لضمان تبني صيغة التعديلات المقترحة في الدستور الجديد، والضغط باتجاه تمثيل المرأة في اللجنة المكلفة بوضع الدستور بنسبة ٪30 من قوام اللجنة في صياغة الدستور الجديد بنسبة لا تقل عن (30) في المائة لضمان تبني نظام الحصص في الصيغة الدستورية القادمة .كما أوصت الورشة قيام الجهات المعنية بالمرأة سواء أكانت حكومية أم من منظمات المجتمع المدني بعملية مناصرة ودعم للتأكيد على حقوق المرأة وضرورة إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في الدستور الجديد وتعديل القوانين النافذة .

مكونات الدستور الجديد

وشدد المشاركون في الورشة على ضرورة إضافة المواضيع التالية في مكونات الدستور الجديد وهي تحصين مبدأ المساواة بين المواطنين الوارد في نص المادة 41 من الدستور الحالي بعدم التمييز الوارد في نص المادة 27 من دستور 1991م ، وبحيث يصبح النص " المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة " ، " يتألف مجلس النواب من ثلاثمائة وواحد عضو وعضوة ينتخبون بطريق الاقتراع السري العام الحر المباشر المتساوي، على أن يراعى تمثيل النساء بنسبة 30 ٪ من قوام المجلس المنتخب"، " تلتزم الأحزاب السياسية بتقديم 30 ٪ من النساء ضمن قوام مرشحيها للسلطة التشريعية "، استثناءً من نص المادة 41، وكتدبير مؤقت ييسر الوصول إلى المساواة بين المواطنين والمواطنات يتم تمثيل المرأة في كافة المجالس والهيئات المنتخبة والمعينة بنسبة لا تقل عن 30 ٪، وتبين القوانين ذات الصلة طرق وآليات التمثيل "، وفيما يتعلق بمجلس الشورى فالأمر متوقف ما إذا كان مجلس الشورى تكون العضوية فيه بالانتخاب والتعيين فإذا ما تم النظر في الدستور الجديد فيما يتعلق بانتخاب مجلس الشورى نوصي بان لا يقل تمثيل المرأة فيه بنسبة ٪30.

حقوق خلال النزاعات المسلحة

وأكدت التوصيات ضرورة إدراج نص دستوري يهتم بحقوق المرأة والطفل خلال النزاعات المسلحة ، وإدماج وتمكين النساء في مواقع صنع القرار في القوات المسلحة ، الاهتمام بتقديم خدمات الصحة الإنجابية أثناء النزاعات ، أهمية تمثيل النساء في جميع اللجان المتابعة للأوضاع أثناء النزاعات بما لا يقل عن ٪30، توفير قاعدة بيانات عن عدد النساء والمتضررات ، الاهتمام بتطبيق قرار الأمم المتحدة 25/63 الذي يخدم المرأة والنزاعات المسلحة ، أن يتم إضافة نصوص دستورية تتعلق بإلزام الدولة بإزالة جميع القيود التي تمنع المرأة من المشاركة الفاعلة في بناء الأسرة والمجتمع ، أن تعدل المادة (56) من الدستور بحيث يصبح النص هكذا "يجب على الدولة توفير الضمانات الاجتماعية الكافية التي تضمن حياة كريمة للمواطنين والمواطنات كافة في حالات المرض او العجز او البطالة او الشيخوخة أو فقدان العائل، كما تكفل ذلك بصفة خاصة لأسر الشهداء وفقاً للقانون ، ان تعدل المادة (54) من الدستور بحيث يصبح النص هكذا التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي، ومجاني وتعمل الدولة على محو الأمية وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني، كما تهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الانحراف وتوفر له التربية الدينية والعقلية المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات.

حقوق اجتماعية

وطالب المشاركون في الورشة بتفعيل اللوائح والقوانين الخاصة بالضمان الاجتماعي من حيث مجانية وإلزامية التعليم ، والعمل على تحقيق التعليم الأساسي الإلزامي وتوفير بعض الحوافز المادية والمعنوية للإناث وتوفير ما يمكن من إلزامية التعليم من المبنى المدرسي والكتاب والزي وغيره وكذا دعم الأسر الفقيرة لمساعدتهم على تحمل نفقات دراسة أبنائهم، صياغة سياسة وطنية بحيث تعكس صورة إيجابية للمرأة وتساعد في إنشاء ثقافة خالية من التمييز ضد المرأة، تقييم وتقدير جهد المرأة ومشاركتها الاقتصادية والاجتماعية غير المنظورة مثل ربات البيوت والعاملات في الحقول والحرف الصغيرة الخاصة بأسرهن، كما طالبوا بتشجيع المرأة في المشاريع الاستثمارية وإيجاد نص في قانون الاستثمار يعطيها حقوقها في هذا الجانب ، الاهتمام بمشكلات الفئات الهامشية والفقراء وتوفير الحد الضروري للعيش والتعليم والعلاج والعمل والاستقرار، الأخذ ببرامج التنمية الريفية التي تستهدف تطوير الإنتاج الزراعي وحياة المزارعين بمن فيهم النساء، تبني خطة وطنية شاملة للقضاء على الأمية وتكثيف برامج محو الأمية في المرافق والأحياء السكنية وخاصة في الأرياف ، خفض سن التقاعد للمرأة العاملة وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي، فيما يخص الأمومة والصحة والبطالة على أن تشمل أيضا العاملين والعاملات في القطاعات غير المشمولة كالزراعة والبناء والقطاعات الهامشية.

الأحوال الشخصية

وشددت توصيات الورشة على ضرورة تحديد نص صريح في قانون الأحوال الشخصية حول تحديد سن الزواج بما لا يقل عن 18 سنة ، وتحديد نص صريح يعتبر حق المرأة في اختيار شريك الحياة حقاً أساسياً لا يشاركها فيه أحد إلا على سبيل التشاور.

وأكدت التوصيات حق المرأة باستخراج أوراق الثبوتية دون وصاية ولي الأمر ، كفالة حرية التنقل للمرأة مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية وإلغاء أي نص يحرم على المرأة السفر للضرورة، إلزامية حق التعليم الأساسي للفتيات باعتباره حقاً إنسانياً ودستورياً ووضع عقوبات لمن يحرم ابنته من التعليم ، إعادة النظر في النص الخاص بحق الرؤية بحيث يتجاوز الآثار المترتبة عن معاناة الأطفال بين آبائهم وأمهاتهم (الرؤية لكلا الطرفين الأب والأم)، تأصيل الخلع كحق للمرأة لإنهاء الزوجية حق مكفول شرعاً ، خروج المرأة من المعتقل دون اشتراط إحضار ولي الأمر لاستلامها، إصدار قانون المرأة المعنفة من خلال إيجاد دور لإيواء المرأة المعنفة ومساعدتها على إيجاد فرص عمل .

حقوق صحية

وطالبت التوصيات بالتعجيل بإصدار قانون الأمومة المأمونة ولائحته التنفيذية والتنظيمية وتوفير الأموال اللازم لتنفيذهما على أرض الواقع، إنشاء صندوق الأمومة المأمونة ، تفعيل استصدار قانون مجانية الولادة وتنظيم الأسرة وتوفير الميزانية اللازمة لنفاذه على أرض الواقع، دعم توفير المعلومات الخاصة بالصحة الإنجابية والجنسية والتثقيف المجتمعي ، تأهيل وتوظيف العدد الكافي للكادر الصحي (القابلات) والعمل على توزيعهن في جميع إنحاء الجمهورية (حسب الاحتياج)، رفع سقف الموازنة العامة لوزارة الصحة لتغطية المتطلبات الخاصة بالصحة الإنجابية ، الاستفادة من المراكز الصحية والوحدات المؤهلة وغير المفعلة لاسيما في الريف ، تعديل المادة (35) المتعلقة بقضية قتل الزوج لزوجته لارتكابها جريمة الزنا وضمها الى السيداو ، إضافة مادة جديدة إثبات الطلاق بوثيقة رسمية ، تضمين الدستور نص عدم التمييز حسب النوع.

حقوق مدنية وشخصية

وكانت الورشة التي استمرت يومين قد ناقشت خلال جلسات العمل أربعة أوراق عمل تناولت الورقة الأولى : الحقوق المدنية والشخصية للمرأة في الدستور اليمني.قدمتها الدكتورة افتكار المخلافي أستاذ الفقه المساعد بكلية الشريعة والقانون جامعة صنعاء ركزت فيها على الحقوق المدنية والشخصية في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا وبينت مدى كفالة الدستور الحالي والقوانين النافذة لهذه الحقوق وموقف الشريعة الإسلامية من هذه الحقوق ومدى تطبيق هذه الحقوق في الواقع العملي.كما تناولت فيها الحقوق المرأة في مسائل الأحوال الشخصية من خلال تعريف الأحوال الشخصية بالأحكام والمبادئ والمسائل المنظمة للعلاقات داخل الأسرة.

حقوق انجابية

أما الورقة الثانية فقد تناولت موضوع الأمومة المأمونة والحقوق الإنجابية في اليمن قدمها الأستاذ عبد الملك التهامي تطرق فيها إلى تعريف الصحة وأهدافها والحقوق الإنجابية والتوصيات المطلوب تنفيذها . كما تطرق الباحث إلى موضوع وفيات الامهات في اليمن من خلال تقديمه لإحصائيات عن وفيات الامهات حيث يعتبر وضع الأمومة أقل حظاً في بلادنا حيث بلغت وفيات الأمهات في اليمن بحسب مسح صحة الأسرة لعام 2003م (365) وفاة لكل 100000 ولادة حية وفي 2008 (210) وفاة لكل 100000 وأن 42 ٪ من الوفيات بين النساء في سن الإنجاب ناتج عن الحمل والولادة وما بعد الولادة وأهم أسباب الوفاة (النزيف 39 ٪ - تعسر الولادة 23 ٪ - تسمم الحمل 19 ٪ - حمى النفاس 19 ٪).

حقوق سياسية

فيما تناولت الورقة الثالثة قراءة في الإطار الدستوري الراهن ومتطلبات المستقبل قدمها الدكتور/جلال فقيرة أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء قدم فيها عرضاً للإطار العام لممارسة الحقوق السياسية وخاصة في الباب الثاني تحت مسمى حقوق وواجبات المواطنين،كما تناول الباحث وضع المرأة في البرلمان خلال الانتخابات النيابية الثلاث من حيث زيادة تواجد المرأة كناخبة وضعف تمثيلها كفائزة وقدم مقترحات نصوص في الدستور القادم تخدم مشاركة فاعلة لتمثيل المرأة في البرلمان. كما تطرق الباحث إلى تمثيل المرأة في الأجهزة التنفيذية (مجلس الشورى- مجلس الوزراء) مقترحا مواد جديدة في الدستور تضمن تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30 ٪ فيهما. و ركز الباحث في ورقته على الحقوق والأحكام العامة موضحا انه يمكن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وفق نظام الحصص في بعض النصوص الانتقالية وذات الطبيعة المؤقتة .

حقوق اقتصادية وثقافية

أما الورقة الرابعة فقد تناولت حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدستور والقوانين قدمها المحامي علي الهزازي رئيس منظمة سواسية تناول فيها الإطار العام للمساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، صور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، آليات إشراك المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :قدم الباحث مقترح آليات لمشاركة فاعلة للمرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء في التشريعات أو في مجال التنمية أو في مجال التعليم وفي مجال العمل.